

أدب المفتى والمستفتى

على جهة من جهات البر على ما ترى لصح ذلك ولتخير الوصي في الجهات ولكن مع تقييده بما هو الأصلح للواقف والأصلح له هنا أهم جهات الخير فلم يكن عدم التعين مفسداً للوصية فكذلك في هذه الواقعة وإن كان الوقف المنقطع الانتهاء صحيحاً على ما صححه القاضي أبو حامد وأبو الطيب الطبراني والروياني فقد برح الخفاء وما عليه بأس من إهمال المال ولكن الأولى على هذا القول أيضاً أن ينص عند الوقف على المال الذي يعيشه مصحح هذا الوقف ولهم فيه خلاف وأهم جهات الخير من أحسن ما قيل في ذلك وآن أعلم .

342 - مسألة مريض أنفق جميع ماله على الفقراء والجيران والأصدقاء ولم يبق للورثة شيئاً أو لبيت المال ولم يكن له وارث معين فهل يأثم بهذا فيما بينه وبين الله تعالى .
أجاب به لا يجوز ذلك فيما زاد على الثالث إذا كان في مرض مخوف وكان له ورثة معينون فإن كان وارثه بيت المال فينبغي أن لا يصرف ذلك إلا في مصارف بيت المال ويجوز ذلك والحالة هذه في جميع ماله وآن أعلم .

343 - مسألة رجل وصي على يتيمين عمرهما دون سبع سنين والصغيران محتاجان إلى من يقوم بخدمتهما لمصلحتهما فأبى الولي أن يشتري لهما حارية من مالهما فهل يحرر الولي على شراء حارية من مالهما لقيام المصلحة المتعلقة بذلك أم لا .
أجاب به يلزم ذلك إذا لم تندفع حاجتهما بأسهل من ذلك